المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحقوق الإنسان

هل تتعرض حقوق الإنسان الخاصة بك - مثل الحق في الصحة والسكن والغذاء والأمن والحياة وحرية التعبير والتجمع - للأذى بسبب نشاط تجاري ما؟ قد تساعدك المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إلزام الشركات باحترام حقوق الإنسان الخاصة بك.

ماذا تقول المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حقوق الإنسان

تدعو المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الشركات إلى احترام جميع حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا ومعالجة الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان والتي يكون لهذه الشركات يدٌ فيها. يمكنك استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمطالبة الشركات بما يلي:

- تجنب التسبب في الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان أو المساهمة في التسبب بها، ومعالجة هذه الأضرار عند حدوثها، ويشمل ذلك تجنب الأعمال الانتقامية ضد الأشخاص الذين يعارضون النشاط التجاري الذي تنفذه هذه الشركات.
- المساعدة في منع أو تخفيف الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان والمرتبطة مباشرة بالأعمال التي تنفذها الشركات حتى وإن لم تتسبب الشركات بتلك الأضرار أو لم تساهم فيها.
- بذل إجراءات العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والتي تأخذ في الاعتبار المخاطر الواضحة والمتداخلة المتعلقة بالخصائص الفردية أو الفئات الضعيفة أو المهمشة.
- المشاركة بشكل هادف مع المجتمعات المتأثرة والعاملين المتأثرين، بما في ذلك أثناء بذل العناية الواجبة. تكون المشاركة "هادفة" إذا كانت مستمرة وجاءت في الوقت المناسب وأمكن الوصول إليها وكانت مناسبة وآمنة لأصحاب المصلحة وإذا كانت تنطوي على تواصل ثنائي الاتجاه وإظهار حسن النية (أي الاحترام والصدق والنية الحقيقية لإيجاد حلول للأضرار) والاستجابة لآراء أصحاب المصلحة.
- إيلاء اهتمام خاص للأضرار التي تلحق بالأفراد الذين يواجهون مخاطر متزايدة بسبب التهميش أو الضعف، وإجراء التعديلات اللازمة لإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة الأشخاص.

تلميح

لضمان أقوى تفسير ممكن لفصل حقوق الإنسان، يجب على المجتمع المدني أن يستشهد بالنص الوارد في التعليق على فصل السياسات العامة والذي ينص على أنه عندما تكون شركة ما مرتبطة بشكل مباشر بتأثير سلبي ما، فإنها تكون مسؤولة عن استخدام نفوذها للتأثير على الكيان المسبب للتأثير السلبي من أجل معالجته. كما يتعين على المجتمع المدني أن يذكّر الشركات بمسؤوليتها عن تجنب الآثار المترتبة على حقوق الإنسان ومعالجة هذه الآثار في حال حدوثها، بما في ذلك ما يتعلق بموضوعات أخرى تم تناولها في المبادئ التوجيهية (مثل البيئة والفساد والضرائب وما إلى ذلك).

ما هي المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول (المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) هي توصيات صادرة عن الحكومات وموجهة إلى الشركات حول كيفية التصرف بمسؤولية. تحدد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معايير غير ملزمة تتعلق بالسلوك التجاري المسؤول عبر مجموعة من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمجتمعات، مثل حقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة، وتغطي أيضًا قضايا مثل الفساد وتحصيل الضرائب.

يجب على الحكومات التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنشاء هيئة شكاوى غير قضائية تحت اسم نقطة اتصال وطنية معنية بالسلوك التجاري المسؤول وذلك بغرض تعزيز المبادئ التوجيهية والتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالأنشطة التجارية الضارة. تنص المبادئ التوجيهية على معايير جيدة لجميع الشركات، ولكن لا يمكن تقديم الشكاوى إلا ضد نوعين من الشركات العاملة عبر الحدود وهذان النوعان من الشركات هما: 1) الشركات متعددة الجنسيات *التي يقع مقرها الرئيسي* في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو 2) الشركات متعددة الجنسيات *التي تنفذ عملياتها* في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كيف يمكن أن تساعد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام المبادئ التوجيهية من أجل:

رفع الوعي المجتمعي حول معايير الشركات
التحدث إلى الشركات ومطالبتها بتبني سلوك أفضل
تقديم الشكاوى عندما لا تلبي الشركات المعايير المطلوبة
الدعوة إلى سن قوانين وسياسات قوية بشأن مسؤولية الشركات

حول منظمة OECD Watch

منظمة OECD Watch هي شبكة عالمية تتكون من منظمات المجتمع المدني وتضم في عضويتها أكثر من 130 منظمة متواجدة في أكثر من 50 دولة حول العالم. نركز في الشبكة على تمكين المجتمعات والعمال والمنظمات غير الحكومية من استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل ضمان احترام الشركات لحقوق الإنسان وللكوكب وكذلك محاسبة الشركات عن الأضرار التي تتسبب بها في جميع أنحاء العالم. تساعد منظمة OECD Watch المجتمعات والمنظمات غير الحكومية على تقديم الشكاوى والمشاركة في حملات المناصرة للضغط على الحكومات والشركات، كما نقوم أيضًا بإجراء أبحاث وحملات مناصرة للسياسات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الفردية لتشجيع التنفيذ الأكثر فعالية للمبادئ التوجيهية وتحقيق المواءمة الأوثق بين المبادئ التوجيهية والقوانين المتعلقة بمسؤولية الشركات. هل تحتاج إلى المساعدة؟ تواصل معنا!